

بيان إعلامي

للنشر فوراً

تونس: لإطلاق سراح الناشطة من مجتمع الميم-عين رانيا العمدوني ووقف العنف ضد المتظاهرين السلميين

جوهانسبرغ | 9 آذار/مارس 2021

إن الحكم على المدافعة عن حقوق الإنسان والناشطة من مجتمع الميم-عين [رانيا العمدوني](#) بالسجن ستة أشهر من قبل محكمة في تونس يوم 4 آذار/مارس 2021 لمشاركتها في احتجاجات سلمية تطالب بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية هو اعتداء على الحق في حرية التعبير والتجمع في تونس. وقد حُكم على رانيا، وهي عضو في الجمعية التونسية للعدالة والمساواة (دمج)، بتهمة "إهانة الشرطة وإساءة الأخلاق" بعد مشاركتها في الاحتجاجات المستمرة.

تستمر تونس تقمع الحريات الديمقراطية الأساسية، بعد عقد على الربيع العربي الذي كان قد عم منطقة الشرق الأوسط. وكانت تونس قد شهدت منذ 15 كانون الثاني/يناير 2021 احتجاجات مستمرة للمطالبة بوضع حد للفساد ووحشية الشرطة، وحث الحكومة على تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية. وقد تم القبض على أكثر من 1600 متظاهر حتى الآن، وهناك مخاوف كبيرة من استهداف قوى الأمن لأفراد مجتمع الميم-عين على وجه التحديد.

وكانت رانيا قد خضعت للمراقبة والاستهداف من قبل قوات الأمن بعد ظهورها في الاحتجاجات، قبل القبض عليها مؤخرًا في 27 شباط/فبراير 2021.

وقد صرّحت ماسانا ندينجا-كانجا، مسؤولة المناصرة في برنامج سيفيكوس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنه "بعد عشر سنوات من الربيع العربي الذي أدى إلى تغييرات كبيرة في الديناميكيات السياسية في تونس، لا تزال السلطات التونسية تدوس على الحقوق نفسها التي خرج من أجلها المتظاهرون. إن اعتقال المتظاهرين والأحكام غير القانونية ضد نشطاء مثل رانيا العمدوني هي مؤشر على أنه لم يتغير الكثير فيما يتعلق بحقوق الإنسان على مدى السنوات العشر الماضية. يجب الإفراج عن رانيا العمدوني وجميع معتقلي الاحتجاجات فورًا."

هذا وقد تعرّض عدّة معتقلين بسبب الاحتجاجات للإيذاء الجسدي والتهديد والترهيب أثناء التظاهر أو في مراكز الاحتجاز المزدحمة وغير الصحية، مما يعرضهم لفيروس كورونا. وقام كثيرون بالفرار من البلاد أو أجبروا على ممارسة الرقابة الذاتية لتجنب التداعيات العنيفة.

يطالب تحالف المجتمع المدني العالمي [سيفيكوس](#) السلطات التونسية بالإفراج الفوري عن رانيا العمدوني وغيرها من النشطاء، والتوقف عن القمع العنفي للاحتجاجات.

خلفية

بدأت المظاهرات في تونس في 15 كانون الثاني/يناير 2021، حيث عبّر المتظاهرون عن الهواجس بشأن تفاقم الفساد وغياب المساواة وطالبوا بإصلاحات اجتماعية واقتصادية. وقد توسّعت هذه الاحتجاجات رداً على عنف قوى الأمن في الرد على المتظاهرين. كما اضطرت بعض النشطاء إلى ممارسة الرقابة الذاتية بسبب زيادة المضايقات عبر الإنترنت. لذا، تطالب منظمات المجتمع المدني السلطات التونسية بالتحقيق في جميع مزاعم العنف ضد المتظاهرين.

لمزيد من المعلومات حول انتهاكات الفضاء المدني، قم بزيارة صفحة تونس على [رإصد سيفيكوس](#).

يجب إرسال هذا البيان إلى الأسماء التالية (يرجى وضع عناوين البريد الإلكتروني والأسماء المستخدمة على سائل التواصل الاجتماعي):

Journalists/media houses:	Government officials/IGO reps:	CSOs:	Social media
<p>Group 1:</p> <p>@nawaat</p> <p>@OrientXXI</p> <p>@Tunisia_Live</p> <p>@IgnitionUK</p> <p>@ConstantinGouvy</p> <p>@angusmcdowall</p> <p>@petermartell</p> <p>@Sestibal</p> <p>@davidvujanovic</p> <p>@MathildeDumazet</p> <p>Group 2:</p> <p>@ryanjohnbutcher</p> <p>@paddykell</p> <p>@benjaminbutter</p> <p>@PatrickStrud</p> <p>@SoniaElks</p>	<p>Dutch embassy in Tunis</p> <p>Mrs. drs. R.D. Rahman – Ambassador, email: nlgovtun@planet.tn tun@minbuza.nl</p> <p>Danich Embassy in Tunis, email: •</p> <p>tunis@umgate.dk</p> <p>consgendan@gmail.com</p>		